العدد (1984) السنة الثامنة - الجمعة (10) كانون الاول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الخلافات حول طبيعة المجلس الوطني لازالت قائمة

برلمانيون: قانون استبدال النواب ينطوي على مشاكل ينبغي إزالتها

لازال الخلاف بين التحالف الوطني والقائمة العراقية حول طبيعة المجلس الوطني للسياسيات الاستراتيجية، اذ اكد الوطني انه مجلس استشاري، فيما تذهب العراقية الى انه مجلس له صلاحيات تنفيذية. وفي غضون ذلك اكد برلمانيون ان قانون استبدال الأعضاء المشرع عام ٢٠٠٦ والمعدل عام ٢٠٠٧ ينطوي على جملة مغالطات يجب إلغاؤها. كما شدد النائب عن التيار الصدري علي التميمي ان المجلس الوطني للسياسات الستراتيجية سيكون مجلساً استشارياً لا تنفيذياً،مشيرا الى ان اياد علاوي سيقبل بالمجلس استشاريا.

متابعة/ المدى

واعتبر التميمي في تصريحات للوكالة الاخبارية للانباء ان مطالب القائمة العراقية في ان يكون المجلس تنفيذيا هو امر مخالف للدستور وينبغي ان يقر من قبل اعضاء مجلس النواب وهناك توجه لباقي قادة الكتل السياسية بان يكون استشارياً لاتنفيذياً كي لايتقاطع مع رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء.

واشاد التميمي بشخصية علاوي وقال انه رجل معتدل ويستطيع ان يمسك بزمام الامور ويقدم المشورة ويستطيع ان يحول هذا المجلس الى مؤسسة وطنية فعالة تأخذ في عاتقها النهوض بالواقع الخدمي والامني.

في حين اكد النائب عن القائمة العراقية عز الدين الدولة ان مسودة صلاحيات رئيس المجلس الوطني للسياسات الستراتيجية التي قدمت مخالفة للمسودة المتفق عليها في مبادرة رئيس اقليم كردستان مسعود البارزاني.

واضاف الدولة انه توجد ورقة لصلاحيات المجلس الوطني متفق عليها ضمن مبادرة البارزاني ومتفق على صلاحياتها وفق سقف للتصويت، وان جميع الاطراف السياسية لا ترفضها، مبينا ان المسودة المتفق عليها متضمنة صلاحيات منها ١٠٠٪ و٨٠٪، وان التصويت على قانون تشريع المجلس سيكون باتفاق جميع الاطراف، ولا يحق لجهة تحديدها.

وفي غضون ذلك أكدت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي،، أن تشكيل الحكومة المقبلة مرتبط بقيام المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية العليا، مشددة على ضرورة ظهورهما بالتزامن، فيما حذرت من الإخلال بمبادئ مبادرة رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البارزاني وتحقيق طرف واحد منها دون الآخر.

اذ شدد هاني عاشور على ان تشكيل الحكومة مرتبط بقيام مجلس السياسيات العليا، لأن مبادرة رئيس الإقليم مسعود البارزاني كانت تقوم على أساس التوافق، معتبرا أن المبادرة جاءت لإنضاج العملية السياسية بتشكيل حكومة شراكة، دون تهميش أو إقصاء وبمشاركة فاعلة من قبل جميع الكتل.

وأضاف عاشور أن الاتفاق جاء بعد تنازل العراقية عن حقها الانتخابي برئاسة الوزراء، مقابل ضمان الشراكة في صناعة القرار شكلاً ومضموناً، من خلال المجلس الوطني للسياسات العليا، معتبرا أن الالتفاف على مجلس السياسات ومحاولة عرقلته وتقليص صلاحياته هو إخلال بمشروع الشراكة الوطنية وبمبادرة البارزاني.

وشدد عاشور أن ذلك يعني أيضا وضع مستقبل العملية السياسية على محك الانهيار، وانعدام الثقة والفشل خلال المرحلة المقبلة، وعدم ضمان التوازن الوطني الذي يجب أن يكون لبنة بناء العراق، مشدداً على ضرورة أن تشهد الأيام المقبلة ظهور الحكومة والمجلس الوطني للسياسات العليا بالتزامن.

وأشار مستشار القائمة العراقية إلى أن تشكيل الحكومة وظهور المجلس الوطني بالتزامن هو"أول خطوات الشراكة من أجل تسهيل عمل الحكومة ومساندتها، من خلال الخبرات والقرارات التي ينطلق منها المجلس، لضمان العملية السياسية ومستقبل العراق خلال السنوات الأربع المقبلة.

ولفت عاشور الى ان مشروع قانون المجلس الوطني أصبح جاهزاً ولابد من دفعه إلى البرلمان لنيل الثقة، مشيرا إلى أن أي محاولة لعرقلته ستكون انقلاباً على مبادرة البارزاني، وعلى التوافق السياسي العراقي الذي أنهى أزمة ثمانية أشهر من التأخير وعدم الثقة.

يذكر ان امين عام تيار الاحرار والنائب عن التحالف الوطني قال وفي حديث لـ"المدى"أن الموضوع ربط تشكيل الحكومة بسن قانون مجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية امرغير معقول، كون تشكيل الحكومة مقترناً بوقت ولم يتبق عليه سوى اسبوعين، واذا ما مرت هذه المدة دون تشكيلها فسيكلف شخص اخر غير المالكي بتشكيلها، بينما يتطلب سن قانون المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية وقت طويل كونها يمر بالاجراءات المرسومة في الدستور، كالقراءة الاولى والثانية، فضلا عن التصويت والاقرار والتصديق وهي مسألة تأخذ وقتاً طويلاً.

وتنص المسودة المشتركة لقانون المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية والتي حصلت السومرية نيوز على نسخة منها أنه تشمل مهام المجلس الجديد وضع السياسات العليا للدولة في حل المشاكل الداخلية المتمثلة بالمصالحة الوطنية وغيرها من القضايا ووضع استراتيجية للسياسية الخارجية والاقتصادية والادارية، فضلا عن الاشراف على السياسات الخاصة بالامن والدفاع وتحديد مسؤولية القائد العام للقوات المسلحة وباقي الوزراء الامنيين. كما توضح المسودة ان المجلس سيعطى صلاحيات مراجعة السلطة القضائية بما يضمن نزاهة القضاء واستقلاليته، وتحديد اولويات البرنامج السياسي للحكومة المقبلة ووضع رؤية سياسية مشتركة للتعديلات الدستورية. كما ان قرارات المجلس وتوصياته بحسب المسودة ملزمة للجهات المعنية كافة في الدولة العراقية في اشارة الى مجلس الوزراء والوزراء انفسهم.

وينص مشروع القانون ايضا على ان المجلس هو جزء من السلطة التنفيذية ومنصب رئيسه يعادل درجة منصب رئيس الحكومة.

من جانب اخر قال عدد من أعضاء مجلس النواب العراقي، الخميس، إن قانون استبدال الأعضاء المشرع عام ٢٠٠٦ والمعدل عام ٢٠٠٧ ينطوي على جملة مغالطات يجب إلغاؤها، فيما بين خبير قانوني أن القانون واجب التطبيق ما لم تجر عليه تعديلات تنتهي بتصويت مجلس النواب عليها.

وتقول عضو القائمة العراقية عالية نصيف لوكالة كردستان للأنباء إن القانون منح رئيس الكتلة السياسية حق استبدال الأعضاء، لافتة إلى أن القانون لم يراع الخارطة الجغرافية ولا عدد المقاعد التي حاز عليها العضو، وتعد هذه مغالطة في القانون.

واضافت نصيف انه لابد أن يعدل القانون بحيث لاتكون الصلاحيات بيد رئيس الكتلة لمنع المحسوبية والمحاباة في التغيير وان تتولى المفوضية هذا الموضوع.

بدوره، يقول عضو التحالف الوطني علي الشلاه لابد من احترام رأي الناخبين، ففي حالة استبدال أي نائب لاي سبب يجب اعتماد آلية أعلى الأصوات"، مبينا ان"اعتماد أعلى الأصوات هو لمنع الإشكاليات التي قد تحدث.

من جهته يرى عضو في ائتلاف الكتل الكردستانية أن القانون لايشترط أن يكون العضو المستبدل قد حصل على أعلى الأصوات في القائمة.

ويشير فرياد راوندوزي القانون شرع عام ٢٠٠٦ وهو متعارف عليه، فلا يشترط ان يكون من يحل بديلا عن النائب قد حصل على أعلى الاصوات.

اعضاء في الكردستاني يقولون أن هناك من يرى أن الكتلة هي التي تحدد اسم العضو بحسب تسلسله في القائمة وعدد الأصوات التي حصل عليها وهناك من يرجع الموضوع إلى القانون، في إشارة إلى القانون الذي أصدره مجلس النواب العراقي في ١٨ أيلول ٢٠٠٧.

من جهته قال عضو التحالف وطني عباس البياتي إن"قانون استبدال الأعضاء ساري المفعول وبالتالي لا يمكن إلغاؤه إلا بقانون جديد"، مبينا أن"القانون هو الحاكم وواجب المفوضية أن تفرز الأصوات وتبين المرشح المستحق البديل".

فيما قال عضو مجلس المفوضين سعد الراوي إن"قانون استبدال الأعضاء أوعز إلى الكتل السياسية ورؤساء الكتل باستبدال الذين يرتقون إلى مناصب حكومية والمفوضية ليس لها دخل بذلك"، مشيرا إلى أن"المفوضية دائماً تقول إنها جهة تنفيذية وليست تشريعية".

وينص قانون استبدال أعضاء مجلس النواب على أنه، اذا كان المقعد الشاغر ضمن المقاعد التعويضية التي حددها القانون الانتخابي فيعوض من القائمة التعويضية للكيان السياسي المعني، أما إذا كان المقعد الشاغر ضمن مقاعد المحافظة التي حددها القانون الانتخابي فيعوض من الكتلة التي ينتمي إليها العضو المشمول بالاستبدال ضمن قائمة المحافظة وفي حالة استنفاد أسماء المرشحين في محافظة ما فعلى الكيان المعني تقديم اسم مرشح آخر على أن يكون من بين من رشحهم الكيان ضمن القائمة الانتخابية في محافظة أخرى ومن الذين سبق للمفوضية أن صادقت على ترشيحهم، وفي حال كان المقعد الشاغر يخص امرأة فلا يشترط أن يحل محلها امرأة إلا أذا كان ذلك مؤثراً على الحد الأدنى لتمثيل النساء بالمجلس، وإذا كان المقعد الشاغر، بحسب القانون، يخص كياناً سياسياً مكوناً من شخص واحد فيخصص المقعد إلى مرشح آخر من كيان سياسي آخر حصل على الحد الأدنى من عدد الأصوات المقرر الحصول عليها على المقعد.

نائب مسيحي: إغلاق محال الخمور لمكونات معينة خرق دستوري

متابعة/ المدى

اعتبرت الكتلة المسيحية في البرلمان العراقي، الخميس، قرار إغلاق محال بيع الخمور لمكونات مجتمعية معينة خرقا دستوريا، متهمة في الوقت نفسه جهات في هيئة السياحة برفض التوقيع على تجديد الإجازات لأسباب يعتبرونها شرعية.

وقال رئيس الكتلة النائب يونادم كنا لوكالة السومرية نيوز إن هناك جهات معينة تذرعت بعدم امتلاك تلك المحال بيع الخمور إجازة رسمية لممارسة المهنة لإغلاقها"، مبينا في الوقت نفسه أن"ما يزيد من المشكلة هي أن هيئة السياحة تمنع إعطاء الإجازات". واضاف كنا أن هيئة السياحة كانت تعهدت بتجديد إجازات المحال المجازة حتى العام ٢٠٠٩، إلا ان جميع أصحاب المحال حاولوا تجديد إجازتهم، قوبلوا بالرفض من قبل بعض الاشخاص في الهيئة بحجة أن الشرع لا يسمح لهم بالتوقيع على تلك الاجازات، داعيا هيئة السياحة إلى ضرورة تكليف أشخاص آخرين يستطيعون التوقيع على تلك الإجازات.

وأشار كنا وهو سكرتير الحركة الديمقراطية الآشورية إلى أن قرار إغلاق محال بيع الخمور"اتخذ باستعجال ومن دون تأني كما شهد اتخاذه شدا وجذبا بين من يغلق محال بيع الخمور وبين من يعطي الإجازة"، لافتا إلى أن"عدد المحال المخالفة التي أغلقت بلغ رقما مهولا وهو ٤٠٠ محل، فيما تقول الجهات المعنية أنها أغلقت ٩٦ محلا مخالفا فقط".

واعتبر رئيس الكتلة المسيحية في البرلمان العراقي أن إغلاق محال بيع الخمور المجازة لمكونات مجتمعية لها حقوقها الدستورية، خرقا وقمعا لحرياتهم، فضلا عن بعض النوادي والجمعيات التي ليس لها طابع غير أخلاقي"، مشددا على"ضرورة معالجة الأمر وفقا للقانون والدستور، وإغلاق الملاهي الليلية التي تخالف القيم المجتمعية وفقا للدستور الذي لا يسمح بذلك".

وكان مجلس محافظة بغداد أعلن أن إغلاق النوادي الليلية جاء نتيجة الشكاوى العديدة التي قدمت من أهالي بغداد، لاسيما المناطق التي تشهد انتشارا للنوادي والمراقص بشكل ملفت للنظر ومبالغ به، لافتا إلى أن القرار اتخذ في الشهر السابع من العام ٢٠٠٩ وبعد عدم استجابة أصحاب الملاهي للقرار قام المجلس بتفعيله، فيما دعا أصحاب النوادي من غير المسلمين إلى تجديد إجازاتهم وفقا للقانون.

وكان مجلس محافظة بغداد قد أغلق، في السادس والعشرين من تشرين الثاني الماضي، جميع النوادي الليلية ومحال بيع المشروبات الكحولية في بغداد بحجة أنها لا تملك إجازة ممارسة المهنة، فيما أثنى المرجع الديني الشيخ محمد اليعقوبي في بيان له أمس على أعضاء مجلس محافظة بغداد لاسيما رئيس المجلس الذي تحمل مسؤولية القرار بشجاعة ودافع عنه في وسائل الإعلام، ولم يتعامل معه بخجل، معتبراً أن هذه الخطوة ستعيد إلى ناخبيهم الثقة بهم وتعزّز مكانتهم، وفقا للبيان.

أكد حصوله على سبع وزارات

التيار الصدري بات قريباً من منصب نائب رئيس الوزراء

متابعة/ المدى

أكدت الكتلة الصدرية احدى مكونات التحالف الوطني اتفق على منح التيار منصب نائب رئيس الوزراء وفقا لاستحقاقه الانتخابي كونه التكتل الأكبر المنضوي في التحالف، فيما أشار إلى أن التحالف الوطني سيضع الأسبوع المقبل آلية لتوزيع المناصب التنفيذية بين مكوناته.وقال القيادي في التيار بهاء الأعرجي للسومرية نيوز، إن التحالف الوطني يعمل على حسم جميع الأمور المتعلقة بتوزيع المناصب الوزارية ١٠٠٪ بين مكوناته من جهة، وقوائم أخرى مثل العراقية والتحالف الكردستاني من جهة ثانية، مؤكدا عدم وجود أي خلاف داخل التحالف الوطني بشأن إعطاء منصب نائب رئيس الوزراء لشؤون الأمن الذي يرغب به التيار الصدري.

وتابع القيادي في التيار الصدري أن نقاط الذي حسم اسم مرشحه منذ فترة"، من دون الإفصاح عن الاسم.

واضاف الاعرجي انه حث التيار الصدري عن استحقاقه لا يعني وجود خلاف بين مكونات التحالف الوطني، ولا صحة لوجودها إطلاقا"، مشيرا إلى أن"الصدريين يبحثون عن برنامج حكومي حقيقي تشترك فيه القوائم الأخرى لإيجاد أرضية لحكومة قوية تستطيع تقديم الخدمات وتحقيق الاستقرار الامني".

وكانت تسريبات صحافية أشارت إلى وجود خلاف بين مكونات التحالف الوطني بشأن منصب نائب رئيس الوزراء لشؤون الأمن الذي يرغب به التيار الصدري.

التيار الصدري ستكون اكبر باعتباره الكتلة النيابية الأكبر داخل التحالف الوطني، وهو ما يؤهله للحصول على منصبين سياديين على الأقل، أهمهما نائب رئيس الوزراء، لافتا إلى أن"التيار سيتفق مع التحالف الوطني على إيجاد آلية لتوزيع المناصب السيادية وفقا للاستحقاق الانتخابي.

واشار الاعرجي ان توزيع المناصب التنفيذية داخل التحالف الوطني مسألة رياضية ولن يستطيع اي مكون التجاوز على الاخرين"، مؤكدا أن"التحالف الوطني سيضع الأسبوع المقبل آلية لتوزيع المناصب التنفيذية بشكل نهائي بعد حسم أمره مع القوائم الأخرى.

ومن جانب اخر شدد القيادي في التيار الصدري امير الكناني على ان التيار الصدري يطمح بالحصول على وزارة النفط والنقل.

وقال الكناني"ان استحقاقنا الانتخابي ومبدأ النقاط المتعامل به يؤهلنا بالحصول على وزارة سيادية وبعض الوزارات الخدمية ووزارة دولة، مشيرا إلى انه لم يبق من الوزارات السيادية سوى وزارة النفط والتي نطمح بالحصول عليها الى جانب وزارة النقل وبعض الوزارات الخدمية الاخرى، مبينا ان التيار سيحصل على ٧ الى ٨ وزارات ويبقى الفاصل في الوزارات التي سنحصل عليها هو الاستحقاق الانتخابي ومدى التوافقات بين الكتل السياسية والاسبوع القادم سيشهد انتهاء توزيع الوزارات بين الكتل السياسية الفائزة.

وكان نواب في التيار الصدري قد اكدوا ان التيار سيحصل على ربع حصة التحالف الوطني من اللجان البرلمانية.

في غضون ذلك كشف النائب عن التحالف الكردستاني شوان محمد طه على ان هناك مؤشرات ونية لقادة الكتل السياسية بأشراك الحزب الشيوعي في الحكومة.

وقال طه في تصريح للوكالة الاخبارية للأنباء ان لدى قادة الكتل السياسية نية لاشراك الحزب الشيوعي في الحكومة على الرغم من عدم حصولهم على اي مقعد داخل البرلمان يؤهلهم بالمشاركة لكنهم سيكون جزءاً من الحكومة.

واضاف ان الوزارات قسمت الى ثلاث فئات السيادية والخدمية والانسانية وقد حسمت الوزارات السيادية بان يحصل التحالف الوطني على وزارة النفط وتحصل القائمة العراقية على وزارة المالية ويحصل التحالف الوطني على وزارة الخارجية اضافة الى نائب رئيس الوزراء،مشيرا الى ان الوزارات الخدمية والانسانية لحد الان لم تحسم وخلال اليومين القادمين سيتم حسمها بشكل نهائي.

وبين طه انه لابد ان يستمر الدوام في مجلس النواب بشكل مكثف لحين الانتهاء من اعادة النظام الداخلي و تشكيل اللجان ومباشرة عملها وهناك بعض النقاط العالقة بين الكتل السياسية يجب ان نصل بها الى المرحلة النهائية،اضافة الى ان الدوام المكثف سيعوضنا عمّا فقدناه في الفصل التشريعي الاول حيث ان الجلسة الاولى المفتوحة اخذت وقتاً طويلاً.

نائبة: رفع الاجتثاث عن قياديين في العراقية

متابعة/ المدى

كشفت النائبة عن القائمة العراقية وحدة الجميلي انه سيتم استئناف جلسة البرلمان يوم الثلاثاء المقبل وستتضمن رفع الحظر عن قياديي القائمة العراقية. وقالت الجميلي في حديث لوكالة الاخبارية للانباء:انه سيتم استئناف جلسة البرلمان يوم الثلاثاء المقبل وسيصوت في الجلسة عن رفع الحظر بموجب قرارات الاجتثاث عن قيادي العراقية الاربعة (العوادي وصالح المطلك وظافر العاني والكربولي).

وعللت سبب ارجاء جلسات البرلمان الى الثلاثاء المقبل هو ان هناك بعض النواب لديهم شعائر دينية في شهر محرم ويجب ان يقيموها خلال هذا الاسبوع في شهر محرم الحرام وهذا كان رأي اغلب الكتل السياسية.

اما عن المباحثات حول الحقائب الوزارية فقالت الجميلي:ان القائمة العراقية ستحصل على وزارة الدفاع والمالية والموارد المائية والصحة ووزير الدولة لشؤون العشائر ووزير الدولة لشؤون المجتمع المدني اضافة الى وزارات اخرى لم يتم حسمها لحد الان.

واضافت ان اجتماع يوم امس بين الكتل السياسية لم يحسم مسألة احتساب المناصب السيادية والوزارات الامنية ضمن النقاط او عدم احتسابها، مشيرة اذا لم تحسب المناصب السيادية ووزارة الدفاع والداخلية والامن الوطني بموجب معادلة النقاط فسيكون توزيع الحقائب الوزارية عادلاً وتزداد حصص الكتل بالوزارات.

وكانت هيئة المساءلة والعدالة قد اجتثت وفي وقت سابق اربعة من قيادات القائمة العراقية وذلك لترويجهم لافكار حزب البعث المحظور.